وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 03 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

المملكة تزود رابع أكبر مستورد للنفط بـ 226 مليون برميل في ثمانية أشهر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انخفضت واردات كوريا الجنوبية من النفط الخام في أغسطس بنسبة 22.3 % مقارنة بالعام السابق مع تلقي مصافي التكرير شحنات أقل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وسط مخاوف متزايدة من أن معنويات المستهلكين الهشة والنشاط الاقتصادي الفاتر سيشكلان ضغوطًا كبيرة على الطلب المحلي على النفط، استناداً إلى أحدث البيانات من شركة النفط الوطنية الكورية.

وأظهرت بيانات شركة النفط الوطنية الكورية أن رابع أكبر مشتر للخام في العالم استورد 75.33 مليون برميل، أو 2.43 مليون برميل يوميا، من الخام في أغسطس، مقارنة مع 96.92 مليون برميل استوردها قبل عام. وكانت شحنات أغسطس هي الأصغر في 14 شهرًا منذ استيراد 74.06 مليون برميل في يونيو 2022. وفي الأشهر الثمانية الأولى، استوردت كوريا الجنوبية 661.43 مليون برميل من النفط الخام، بانخفاض 5 % عن نفس الفترة من العام السابق. وأشار مسوقو نواتج التقطير المتوسطة في شركات التكرير الكبرى في كوريا الجنوبية، بما في ذلك شركة اس- اويل، وشركة اس كيه اينرجي، بالإضافة إلى محللي سوق الدخل الثابت في شركتين للأوراق المالية مقرهما سيول، أشاروا إلى أن تشغيل المصافي وإنتاج النفط الخام سيتم وضع حد أقصى لهم مع دخول الربع الرابع مع استمرار النقل المحلي وتدفقات النفط الخام. وتبدو توقعات الطلب على الوقود الصناعي متشائمة مع ارتفاع ديون الأسر ومخاوف التضخم التي تقيد الإنفاق الخاص بالإضافة إلى مشاريع البناء العقارية الجديدة. وعادة ما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى الإضرار بمشاعر المستهلكين في كوريا الجنوبية على نطاق أوسع بكثير مما هو الحال في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى والدول المتقدمة، حيث يعتمد رابع أكبر اقتصاد في آسيا بشكل كامل تقريبًا على الواردات لتلبية احتياجاته من النفط الخام. ومن المرجح أن يؤثر الزخم التصاعدي الحاد في أسعار التجزئة للديزل والبنزين على طلب المستهلكين خلال بقية العام، في حين أن ارتفاع ديون الأسر في كوريا الجنوبية سيترجم أيضًا إلى قيام المستهلكين بتخفيض استخدام المركبات الخاصة، بحسب ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس. وبلغ متوسط سعر البنزين في محطات البيع بالتجزئة 1,776.3 وون للتر (1.32 دولار/لتر) في الأسبوع الذي يبدأ في 10 سبتمبر، مقارنة بأعلى متوسط سعر أسبوعي قدره 1,780.2 وون للتر (1.324 دولار/لتر) في الأسبوع الذي يبدأ في 14 أغسطس من العام الماضي، حسبما أظهرت بيانات شركة النفط الوطنية الكورية. بالإضافة إلى ذلك، قد تستمر معدلات تشغيل المصانع وتشغيل مصانع التكنولوجيا الفائقة في التضاؤل وسط صادرات السلع والخدمات الفاترة إلى الصين، مما يرسم نظرة قاتمة للطلب على الوقود الصناعي واللوجستي، حسبما أضافت مصادر المصافي ومحللو السوق المالية. وانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي، ستاندرد آند بي جلوبال، في كوريا الجنوبية إلى 48.9 في أغسطس من 49.4 في يوليو وظل أقل من علامة عدم التغيير البالغة 50.0، مما يشير إلى تدهور في ظروف العمل الإجمالية ويمتد الانكماش الحالي إلى 14 شهرًا. وقد تؤدي التوقعات القاتمة للطلب المحلي على

النفط إلى الضغط على إنتاجية المصافي لبقية العام، مما يدفع الفرق التجارية إلى العمل على رفع الحد الأدنى من إمدادات النفط الخام الشهرية من الموردين الرئيسيين في الشرق الأوسط، وفقًا لمديري المواد الخام في مصافي التكرير الكبرى في كوريا الجنوبية. وأظهرت بيانات شركة النفط الوطنية الكورية أن كوريا الجنوبية تلقت 27.73 مليون برميل من السعودية، أكبر مورد لها، في أغسطس، بانخفاض 28.8% عن العام السابق، ويمثل الشهر الثاني على التوالي من الانخفاض على أساس سنوي. وقال مدير مواد اللقيم في مصفاة كورية جنوبية تعمل في أولسان: «أسعار البيع الرسمية للخام السعودي باهظة الثمن أيضًا، ولطالما حافظت السعودية على موقفها الصارم في السيطرة على الإنتاج، فإن فروق الأسعار المباشرة وسعر البيع الرسمي ستتجه نحو الارتفاع، مما يفرض ضغوطًا على الهوامش الآسيوية لتكسير الدرجات عالية الكبريت». وفي أماكن أخرى، انخفضت أيضًا واردات النفط الخام من الولايات المتحدة، ومعظمها من الخامات الخفيفة، بنسبة 23.3 % على أساس سنوي إلى 10.789 ملايين برميل. يمثل هذا الحجم الأصغر في 11 شهرًا منذ استلام 7.108 ملايين برميل في سبتمبر 2022. ومع ذلك، يمكن لمصافي التكرير زيادة استهلاكها من الخام الأساسي في الشرق الأوسط والخام الأميركي الخفيف إذا كانت تهدف إلى زيادة صادرات المنتجات النفطية لتعويض أي انخفاض في المبيعات المحلية، طالما استمرت التصدعات الإقليمية، حسبما قال محلل أبحاث السوق في كوريا بتروليوم. وقالت الرابطة. وفي الوقت نفسه، تراجعت واردات خام مزيج سي بي سي لكوريا الجنوبية من كازاخستان إلى 2.072 مليون برميل في أغسطس، أي ما يقرب من نصف 4.111 مليون برميل تم استلامها في العام السابق، وتمثل أصغر شحنة شهرية من الدرجة الخفيفة الحلوة منذ سبتمبر 2022. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى نقص الناقلات في البحر الأسود وارتفاع تكاليف التأمين على الشحن بعد هجوم بحري بطائرة بدون طيار على سفن تابعة للبحرية الروسية في المنطقة خلال أوائل أغسطس، مما أدى إلى تعليق العمل في ميناء نوفوروسيسك. ويتم تسليم خام مزيج سي بي سي أولاً من منشآت الإنتاج إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود عبر خط أنابيب تنغيز-البحر الأسود الذي يمتد لمسافة تزيد عن 1500 كيلومتر. ثم تبحر البراميل عبر العديد من الطرق البحرية بما في ذلك البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وقناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي قبل الوصول إلى الموانئ الكورية الجنوبية. وأظهرت بيانات شركة النفط الوطنية الكورية أن شركات التكرير الكورية الجنوبية واصلت تجنب النفط الخام الروسي، حيث لم تتلق البلاد أي شحنات من المنتج غير العضو في أوبك للشهر التاسع على التوالي في أغسطس. وفي تفاصيل واردات النفط لكوريا الجنوبية لشهر أغسطس 2023، تصدرت السعودية قائمة المصدرين بضخ 27.732 مليون برميل، برغم انخفاضها عن أحجام الشهر الماثل للعام الماضي والتي كانت عند 38.950 مليون برميل متراجعة بنسبة 28.8 %، ومقارنة مع 28.790 مليون برميل لشهر يوليو متراجعة بنسبة 3.7 % على أساس شهري. بينما انخفضت واردات النفط السعودي لكوريا الجنوبية من يناير وحتى نهاية أغسطس 2023، بنسبة 3.2 %، إلى 226.068 مليون برميل، مقارنة بنفس الفترة العام الماضي والتي سجلت 233.591 مليون برميل. وحلت الكويت بالمرتبة الثانية إذ صدرت 10.551 مليون برميل، مرتفعة عن الشهر الماثل للعام الماضي عند 8.786 مليون برميل، وبنسبة 20.1 %، ومرتفعة أيضاً عن يوليو عند 10.046 مليون برميل، وبنسبة 5 %. وأتت واردات الامارات بالمرتبة الثالثة عند 9.533 مليون برميل، مرتفعة 3.7 % عن الشهر الماثل للعام الماضي البالغة 9.194 مليون برميل، ومرتفعة بنسبة 64.6 % عن يوليو البالغة 5.790 مليون برميل.

فيما جاءت الولايات المتحدة رابع المصدرين لكوريا الجنوبية بضخ 8.276 مليون برميل، منخفضة 23.3 % عن الشهر الماثل للعام الماضي البالغة 10.789 مليون برميل، ومنخفضة بنسبة 33.3 % عن يوليو عند 12.400 مليون برميل.

وتبيع أرامكو نحو 60 % من شحناتها من الخام إلى آسيا، معظمها بموجب عقود طويلة الأجل، يتم مراجعة أسعارها كل شهر. والصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند هي أكبر المشترين. كما رفعت الشركة جميع الأسعار للعملاء الأوروبيين وتركت معظم الدرجات الأميركية دون تغيير. والمملكة هي أكبر مصدر للنفط في العالم وتتصدر مجموعة منتجي أوبك + إلى جانب روسيا. وقرر العديد من أعضاء التحالف الذي يضم 23 دولة، خفض الإنتاج بأكثر من مليون برميل يوميًا، قائلين إنه كان «إجراء احترازيًا» لتحقيق الاستقرار في السوق. في وقت، بلغ اعتماد كوريا الجنوبية على الخام السعودي أعلى مستوى في 18 عامًا في عام 2023. وبحسب بلاتس، تعتمد كوريا الجنوبية بشكل متزايد على النفط الخام السعودي، حيث حصل رابع أكبر مستورد للخام في العالم على أكثر من ثلث إجمالي مشترياتها من مواد التكرير من كبير منتجي أوبك، حيث تتجنب المصافي المحلية الكورية الجنوبية النفط الروسي تمامًا، بينما يركز العديد من منتجي الخام من خارج الشرق الأوسط على إمداد أوروبا. ووضعت كوريا الجنوبية المكابح على جهود تنويع واردات النفط الخام في السنوات 2-3 الماضية حيث فرضت مجموعة الدول السبع عقوبات واسعة النطاق على تجارة النفط الروسية، في حين أن المنتجين الرئيسيين في الأميركتين وأفريقيا يرسلون المزيد من الشحنات إلى المستخدمين النهائيين الأوروبيين، حسبما قال كبير محللي أبحاث السوق في جمعية البترول الكورية. وقال مصدر لوجستيات المواد الأولية وإدارة التجارة في شركة تكرير كورية جنوبية كبرى: «يبدو أن الحكومة وصناعة التكرير حريصة على تعزيز أمن الإمدادات بشكل كبير من خلال موردي الشرق الأوسط، وخاصة المملكة العربية السعودية، وستعتمد كوريا الجنوبية بشكل كبير على إمدادات الخليج، وكذلك النفط الخام الأميركي إلى حد ما، على مدار العام». وقام مسؤولون كبار في وزارات حكومية رئيسية في كوريا الجنوبية بما في ذلك وزارة التجارة والصناعة والطاقة ووزارة الاقتصاد والمالية بزيارة الرياض في فبراير لاستئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع ممثلين من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إيذاناً بالجولة السابعة من مناقشات اتفاقية التجارة الحرة الرسمية بين الطرفين. بالإضافة إلى ذلك، أقامت شركة إس-أويل، ثالث أكبر مصفاة في كوريا الجنوبية، حفل إطلاق حجر الأساس في 9 مارس لأكبر مشروع بتروكيميائيات في البلاد على الإطلاق، بتمويل من شركة أرامكو عبر البحار، وهي شركة تابعة لأرامكو السعودية.

وقال المحلل في جمعية البترول الكورية، إن الهند والصين تستقبلان الخام الروسي بقوة ونشاط وهذا لا يجعل كبار منتجي الشرق الأوسط مرتاحين لأن من مصلحتهم حماية حصتهم في السوق الآسيوية.

«الإعلام العالمي».. قوة أرامكو وتنافسيتها في سوق الغاز المسال الخارجي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تناقل الإعلام العالمي نبأ انطلاقة عملاقة الطاقة بالعالم، شركة أرامكو السعودية للمنافسة في أسواق الغاز الطبيعي المسال في العالم، بعد أن ظفرت الشركة بأقوى صفقات الغاز المسال في تاريخها، باستحواذها على حصة أقلية إستراتيجية في شركة «مِد أوشن» للطاقة مقابل 500 مليون دولار، مع خيار لزيادة حجم المساهمة. وتُعد الأخيرة إحدى الشركات التي تعمل في مجال الغاز الطبيعي المُسال، أسستها وتديرها «إي آي جي»، من أكبر المؤسسات الاستثمارية الرائدة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية على الصعيد العالمي.

وقالت «منصة الطاقة» ومقرها الولايات المتحدة، تدعم الشراكة الإستراتيجية خطط عملاقة النفط السعودية لتصبح تاجرًا رئيسًا للطاقة، والاستفادة من الفرص العالمية للغاز الطبيعي المسال، مع تزايد الطلب عالميًا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وفق البيانات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وشددت المنصة على أن هذا الاستحواذ يمثّل أول استثمار عالمي لأرامكو السعودية في الغاز الطبيعي المُسال، في وقت يشهد العالم نموًا قويًا في الطلب على الغاز، مع استمرار التوجه العالمي نحو تحول الطاقة، فيما يتبوأ الغاز مكانة مؤثرة في إمدادات الوقود العالمي، ويعتبر وقودًا حيويًا والمادة الأولية في مختلف الصناعات، التي تتطلع لتلبية احتياجاتها المتزايدة لطاقة آمنة ومتوفرة وأكثر استدامة.

بذلك حققت شركة أرامكو السعودية وعودها بتنفيذ استثماراً كبيراً في منشآت الغاز الطبيعي المسال خارج المملكة، مع تزايد الطلب العالمي على الوقود بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وتجري عملاقة الطاقة مناقشات مبكرة مع مطوري مصانع الغاز الطبيعي المسال لشراء حصة وتأمين الإمدادات من خلال اتفاقية شراء، حسبما نقلت «ال ان جي قلوبال».

ومن المقرر أن يرتفع استهلاك الغاز الطبيعي المسال في السنوات المقبلة مع اندفاع أوروبا لاستبدال الغاز عبر الأنابيب من روسيا وتوقع دول مثل الصين والهند زيادة الواردات. تضاعفت قيمة التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال العام الماضي إلى أكثر من 450 مليار دولار، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية.

وقال المصدر إن أرامكو تدرس مشاريع في الولايات المتحدة وآسيا، إن تفضيلها سيكون لمنشأة يمكنها بسهولة شحن الوقود شديد البرودة إلى آسيا، أكبر سوق في العالم. وإن الحصول على حصة في مصنع للغاز الطبيعي المسال وصفقة توريد من شأنه أن يساعد أرامكو في تحقيق هدفها المتمثل في التنويع بما يتجاوز إنتاج النفط والغاز إلى عالم تجارة الطاقة المربح.

وقالت شركة شل في تقرير الشهر الماضي إن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في مشروعات التسييل لتجنب اتساع فجوة إمداد الغاز الطبيعي المسال في وقت لاحق من هذا العقد، فيما نظرت أرامكو سابقًا في الدخول في الغاز الطبيعي المسال في عام 2019، وبحثت في شراء 25 % من منشأة بورت آرثر التابعة لشركة سيمبرا إنرجي في تكساس. لكنها تراجعت لأن جائحة الفيروس التاجي ألقى بثقله على الطلب على الطاقة وألحق الضرر بأوضاعها المالية. وانتهت في عام 2021 اتفاقية غير ملزمة مدتها 20 عامًا لأرامكو لبيع الغاز الطبيعي المسال من بورت آرثر.

وتمتلك المملكة العربية السعودية بعضًا من أكبر احتياطيات الغاز في العالم، على الرغم من أنها تستخدم بشكل أساسي في السوق المحلية. وتحاول أرامكو تغيير ذلك وتخطط لإنفاق حوالي 100 مليار دولار في العقد المقبل لتعزيز إنتاج الغاز في المملكة. لكنها لا تنوي صنع الغاز الطبيعي المسال محلياً. وبدلاً من ذلك، ستستخدم الإمدادات الإضافية لتلبية الطلب المحلي المتزايد ولتصدير الهيدروجين الأزرق، وهو وقود يتم تصنيعه عن طريق تحويل الغاز.

يُذكر أن المملكة العربية السعودية تعكف بالفعل للريادة في صناعة وتصدير الغاز الطبيعي المسال والتي تجسد المساعي السعودية الحثيثة في التحول المطرد في أعمال الطاقة لتسييل الغاز بغرض تصديره للعالم عبر أسطول من السفن الخاصة بنقل الغاز المسال وتسليمه للموانئ الرئيسة المهيّئة بمرافق تصنيع تعمل على إعادة الغاز المسال لحالته الأولى الغازية مما يفتح الأبواب على مصراعيها لتجارة أقوى للمملكة لنفاذ سوائل غازها الطبيعي للعالم معززة بمرتبة تنافسية عالية تضع المملكة سادس أكبر سوق للغاز في العالم.

وكان وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قد كشف في منتدى الميزانية الأخير عن مدى قوة إصلاحات الطاقة بالمملكة منها معالجة «تشوه في قطاع البترول والغاز»، من حيث كيفية موائمة الطاقة الإنتاجية من الغاز لقدرات نقله لمراكز الاستهلاك، أي لدينا غزارة في الإنتاج مع عدم توزيع وهذا الأمر تحت المعالجة الان.

في وقت تخطط المملكة وبحلول عام 2030، أن تكون ضمن أكبر ثلاثة منتجين للغاز الطبيعي في العالم وأن تصدّره لأول مرة. وسوف تضاعف المملكة إنتاجها للغاز في العقد القادم إلى 23 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من أجل تلبية الطلب العالمي والمحلي للطاقة في المستقبل، ولتحقيق أقصى قيمة على الأجل البعيد، وضمنها زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 50 % بحلول عام 2030

وتمتلك المملكة العربية السعودية اليوم سادس أكبر سوق للغاز في العالم، الأمر الذي يسهم بشدة في خفض كمية النفط المستخدمة لتوليد الطاقة محليًا. وذلك بفضل برنامجها الذي يهدف لتنويع مصادر طاقتها بعيدًا عن النفط الخام والسوائل من أجل توليد الكهرباء. وأصبح اللقيم النظيف المنخفض التكاليف ضروريًا لمواصلة التوسعات في قطاع البتروكيميائيات وقطاع الكهرباء في المملكة.

وتمشياً مع تركيز شركة أرامكو السعودية للمحافظة على تفوقها في قطاع التنقيب والإنتاج، واصلت الشركة تنفيذ إستراتيجيتها للتوسع في إنتاج الغاز لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للنفط الخام إلى 13,0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027.

في وقت ارتفعت قيمة تجارة الغاز المسال العالمية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق خلال العام الماضي، مع قفزة الأسعار وزيادة الطلب الأوروبي. وتضاعفت قيمة تجارة الغاز الطبيعي المسال في العالم إلى 450 مليار دولار في 2022، رغم زيادة حجم التجارة بنحو 5.5 % فقط على أساس سنوي.

وتزامن تطاير قيمة تجارة الغاز المسال عالميًا في 2022، مع تداعيات أزمة الطاقة والغاز العالمية التي أحدثها الغزو الروسي لأوكرانيا، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الغاز الفورية وفواتير الاستيراد إلى مستويات قياسية عبر الأسواق الآسيوية والأوروبية الرئيسة. وأدّى الغاز الطبيعي المسال دورًا حاسمًا في التخفيف من تأثير قطع إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي عام 2022.

وارتفعت أسعار الغاز الأوروبية، وفق مؤشر تي تي إف الهولندي، إلى متوسط يتجاوز 40 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2022، أي ما يقرب من 8 أمثال متوسطها لمدّة 5 سنوات بين عامي 2016 و2020. وفي آسيا، قفزت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال إلى متوسط 34 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام الماضي، بزيادة 5 مرات عن متوسط السنوات الـ 5 (2016-2020).

ونتيجة لذلك، قفزت قيمة تجارة الغاز المسال المعتمدة على الأسعار الفورية إلى الضعف تقريبًا، لتتجاوز 230 مليار دولار خلال العام المنصرم، وفق وكالة الطاقة الدولية. كما أدّى نقص الإمدادات وارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الضغط على أسعار عقود الغاز الطبيعي المسال المرتبطة بمعادلة مع أسعار النفط، لترتفع بنسبة 70 % في عام 2022 إلى متوسط 10 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وأدّى ذلك إلى ارتفاع قيمة تجارة الغاز المسال المتداولة بموجب عقود طويلة الأجل مرتبطة بأسعار النفط -تمثّل 60 % من تجارة الغاز المسال العالمية- بنسبة 90 %، لتصل إلى 220 مليار دولار. وجاءت قفزة قيمة تجارة الغاز المسال العالمية رغم نمو إمدادات الغاز الطبيعي المسال بوتيرة متواضعة نسبيًا في عام 2022، بنحو 5.5 %، على الرغم من الزيادة غير المسبوقة في الطلب الأوروبي. وبلغ معدل استغلال قدرة الإسالة العالمية 84 % في المتوسط خلال 2022، دون تغيير عن مستويات 2021، وأعلى قليلًا من متوسط السنوات الـ 5 الماضية.

وبالتركيز على صفقة أرامكو باستحواذها على «مِد أوشن» للطاقة، اعتبر المحللون العالميون بأنها أنجح صفقات أرامكو العالمية خاصة وأن «مِد أوشن» تعكف حاليًا على استحواذ حصص في أربعة مشاريع أسترالية للغاز الطبيعي المُسال، مع إستراتيجية نمو لإنشاء أعمال عالمية متنوعة للغاز الطبيعي المُسال. وتمثّل الشراكة الإستراتيجية مع «مِد أوشن» أول استثمار دولي لأرامكو السعودية في الغاز الطبيعي المُسال.

وتُعد هذه الاتفاقية امتدادًا للشراكة بين أرامكو السعودية وشركة «إي آي جي»، التي كانت جزءًا من تحالف استحواذ على حصة 49 % في شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام، إحدى الشركات التابعة لأرامكو السعودية، في عام 2021. ويخضع إتمام الصفقة للموافقات التنظيمية والاشتراطات النهائية. ولدى أرامكو السعودية أيضًا خيار زيادة حصتها والحقوق المرتبطة بها في «مِد أوشن» للطاقة» في المستقبل.

وتُعد هذه الصفقة خطوة مهمة في إستراتيجية أرامكو السعودية لتصبح لاعبًا عالميًا رائدًا في أعمال الغاز الطبيعي المُسال. وترى فرصًا كبيرة في هذه السوق التي تعمل في وضع يسمح بالنمو الهيكلي على المدى البعيد. وتتأهب «مِد أوشن» للطاقة للاستفادة من الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي المُسال، لذلك تعكس هذه الشراكة الإستراتيجية رغبتنا في العمل مع كبار اللاعبين الدوليين لتحديد وفتح فرص جديدة على المستوى العالمي.

فيما تنظر شركة (إي آي جي) لتحوّل الطاقة الذي يأتي وراء كل قرار استثماري تتخذه، وتعتقد أن للغاز الطبيعي المُسال دورًا رئيسًا يلعبه في تمكين التحوّل المنظم الذي يوازن بين هدفي المجتمع المتلازمين لتقليل الكربون وأمن الطاقة. وبالتزامن مع ذلك، تعتقد الشركة أن قطاع الغاز الطبيعي المُسال جاهز للتغيير، لذا هناك دور لشركة ذكية تتمتع بأداء نظيف مثل «مِد أوشن». وبينما ينصب تركيزها الأولي على الصفقات المعلنة في أستراليا، ترى أن هناك مجموعة من الفرص على النطاق العالمي، والشركة وضعت نصب عينها توسيع شراكتها الحالية مع أرامكو السعودية في استثمار الغاز المسال وتطورات استخداماته.

ويعتقد أن قطاع الغاز الطبيعي المُسال العالمي لديه أسس قوية لعقود عديدة قادمة. ولذلك تُعد الشراكات التعاونية أساسية لقيام «مِد أوشن» بأعمالها ونموها وازدهارها، معززة باستراتيجيات شركة أرامكو السعودية للمدى البعيد الذي يكمن في صميم أعمالها، مما يتيح العديد من الفرص الجديدة في قطاع الغاز الطبيعي المسال وإمداداته العالمية.

أمين «أوبك»: 14 تريليون دولار استثمارات مطلوبة لصناعة النفط حتى 2045

الاقتصادية

قال هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، إن المنظمة متفائلة بخصوص الطلب، وترى أن نقص الاستثمار يشكل تهديدا لأمن الطاقة.

وطالب باستثمارات بمئات مليارات دولارات لتغطية الطلب في العقود المقبلة.

وأضاف أمام معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك» أمس «نرى دعوات لوقف الاستثمار في النفط، ونحن نعتقد أن هذا يأتي بنتائج عكسية ويعرض دولا من أوروبا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم للخطر، لأن حجر الزاوية في الازدهار الاقتصادي العالمي اليوم هو أمن الطاقة».

وتابع «نرى في أوبك أن الاستثمارات المطلوبة من الآن حتى عام 2045 لصناعة النفط وحدها تبلغ نحو 14 تريليون دولار. وهذا يعني نحو 600 مليار دولار سنويا. هذا هو ما يتطلبه الأمر لكي نتمكن من تحقيق أمن الطاقة لأوروبا ولبقية العالم»، بحسب ما نقلته «الفرنسية».

وقال «لا نزال نتوقع أن يكون الطلب على النفط قويا بشكل كبير هذا العام كما كان في العام الماضي»، مشيرا إلى أن توقعات المنظمة تشير إلى نمو الطلب على أساس سنوي بأكثر من 2.3 مليون برميل يوميا.

وأضاف أن الاستثمار في قطاع النفط والغاز مهم لأمن الطاقة.

وقال «طاقتنا الإنتاجية الفائضة تتراجع بشدة، قلنا ذلك مرارا وهو ما يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لإدراك أهمية الاستثمار في هذا القطاع».

وكرر وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي هذه الدعوة، قائلا: إن استثمارات شركات النفط الدولية والوطنية ضروري.

وأضاف المزروعي أن هذه الاستثمارات تتطلب أن تكون الأوساط المالية عازمة على تمويل النفط والغاز.

وقال في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر: «إذا لم تأت استثمارات بنحو 500 مليار دولار كل عام، فليس هناك حل يمكننا التفكير فيه في مواجهة حقيقة أن الموارد لن تكون كافية».

وقال: إن بلاده تسير على الطريق الصحيح لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى خمسة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2027 من 4.2 مليون حاليا.

وأكد المزروعي أن تحالف «أوبك+» لا يستهدف أبدا سعرا محددا للنفط.

وأوضح أن أوبك+، كتحالف للمنتجين، يهتم بأن «يكون السعر مناسبا للمستهلكين، إلا أن مناسبة السعر للمستهلكين لفترة محدودة للغاية هو أمر قصير النظر».

من جهته، أكد سلطان الجابر رئيس مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) أمس، أن الوقود التقليدي يلعب دورا رئيسا في معركة مكافحة تغير المناخ.

وكان الجابر يتحدث في افتتاح المؤتمر قبل أسابيع من استضافة بلاده مؤتمر المناخ بين نوفمبر وديسمبر في «مدينة إكسبو» في دبي.

وقال المسؤول الإماراتي، الذي يرأس شركة «مصدر» للطاقة المتجددة الحكومية وشركة النفط الوطنية الإماراتية «أدنوك»

ويتولى منصب وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، «يمكن لهذه الصناعة، بل يجب عليها، أن تساعد على دفع الحلول».
وأضاف «لفترة طويلة جدا، كان ينظر إلى هذه الصناعة على أنها جزء من المشكلة، وأنها لا تقوم بما يكفي، بل إنها في بعض الحالات تعيق التقدم. هذه هي فرصتكم لتظهروا للعالم أنكم في الواقع عنصر أساسي في الحل».
وتابع الجابر «لقد حان الوقت لإسكات المتشككين، عبر استخدام رأس المال والتكنولوجيا لتحقيق نتائج».
وقال الجابر: إن صناعة النفط والغاز يمكن أن تسهم في الحلول، رغم أن «الخفض التدريجي للوقود التقليدي أمر لا مفر منه وضروري».
وتحدث عن ثلاثة مجالات رئيسة للمساهمة في معركة التغير المناخي هي الحد من الانبعاثات، وتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة، وعملية «إزالة الكربون» عبر طرق عدة بينها استخدام الهيدروجين واحتجاز الكربون.
وذكر الجابر أن أكثر من 20 شركة تعمل في مجال النفط والغاز تدعم دعواته للحد من انبعاثات الكربون قبل قمة الأمم المتحدة لتغير المناخ.
وقال «إننا بحاجة إلى تحول شامل على مستوى المنظومة للاقتصادات بأكملها- الاقتصادات التي تعتمد حاليا على ما يعادل 250 مليون برميل من النفط والغاز والفحم يوميا».
وتابع «لفترة طويلة جدا، كان ينظر إلى هذا القطاع على أنه جزء من المشكلة، وأنه لا يبذل ما يكفي من جهد وفي بعض الأحيان يعيق حتى التقدم. هذه فرصتكم لتظهروا للعالم أن لكم في الواقع دورا أساسيا في الحل».
وأضاف أن هناك أكثر من 20 شركة نفط وغاز استجابت بشكل إيجابي لدعوات الوصول إلى هدف صفر انبعاثات بحلول عام 2050 وكذلك التخلص من انبعاثات الميثان والتوقف الكامل للحرق التلقائي للغاز المصاحب لإنتاج النفط بحلول عام 2030. ولم يذكر مزيدا من التفاصيل.
بدوره، قال مصبح الكعبي الرئيس التنفيذي لقطاع الحلول منخفضة الكربون والنمو الدولي في شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» أمس خلال مؤتمر للطاقة في أبوظبي: إن النفط والغاز سيظلان يشكلان جزءا مهما من مزيج الطاقة ربما حتى عام 2050.
وتابع «ونحن ملتزمون أيضا بطاقات الغد».
في حين أكد الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح وكيل وزارة النفط الكويتي التزام بلاده بالاتفاقيات التي من شأنها تعزيز جهود خفض الانبعاثات من منظومة الطاقة الحالية والتعاون لبناء منظومة قادرة على مواكبة المتطلبات والتحديات المستقبلية.
وقال في المؤتمر: إن «مشاركتنا في هذا الحدث إلى جانب قادة صناع القرار النفطي في العالم تأتي في ضوء التعليمات من القيادة بالتوجه إلى الطاقة المتجددة والخضراء».
وأضاف أن أبرز محاور المؤتمر والمعرض تدور حول مناقشة التحديات التي يواجهها العالم في مجالي الطاقة والمناخ ومنها الكويت وما ينبغي القيام به لتقليل الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2050 علاوة على التحضيرات لعقد مؤتمر الأطراف (كوب 28) في دبي.
وأعرب الصباح عن التطلع إلى مباحثات مثمرة ومناقشات قيمة للمشاركين في (أديبك 2023) لتعزيز جهود خفض الانبعاثات من منظومة الطاقة الحالية والتعاون لبناء منظومة قادرة على مواكبة المتطلبات والتحديات المستقبلية.
يذكر أن معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك» 2023، انطلق أمس، تحت شعار «خفض الانبعاثات.. أسرع.. معا»، بمشاركة قادة القطاع وصناع السياسات والمبتكرين من دول العالم، بهدف تعزيز جهود خفض الانبعاثات من منظومة الطاقة الحالية.

وتشمل فعاليات المؤتمر، برنامجا يغطي أحدث الابتكارات التكنولوجية والشراكات وجهود التحول الرقمي المتعلقة بالطاقة، إضافة إلى استعراض عديد من الشركات من مختلف مستويات منظومة الطاقة الابتكارات والتقنيات التي تدعم مسيرة القطاع لتحقيق الحياد المناخي، بما في ذلك تقنية «الالتقاط المباشر للهواء» و«التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه» والأنظمة الخضراء للتحليل الكهربائي للهيدروجين، واستخدام الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء في قطاع التصنيع.

ويتضمن «أديبك» أربع مناطق متخصصة تهدف إلى تسهيل التعاون بين القطاعات والشراكات التي بإمكانها تحقيق تغييرات جذرية، وهي مسرع الحد من الانبعاثات الكربونية، ومنطقة الأنشطة البحرية واللوجستية، ومنطقة الرقمنة في قطاع الطاقة، ومعرض ومؤتمر الصناعات التحويلية والتصنيع.

«الفيدرالي»: دول «أوبك» مستمرة في الحصول على حصة أكبر من السوق النفطية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت سوق النفط الخام في التقلبات السعرية وسط عوامل صعودية تقابلها ضغوط هبوطية.

وأشار أحدث مسح للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس، إلى استمرار دول «أوبك» في الحصول على حصة أكبر في السوق العالمية، ومن المتوقع أن تصل إلى مستويات أعلى في الفترة المقبلة.

ورجح لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون إبقاء تحالف «أوبك+» على سياسة خفض الإنتاج الممتدة إلى نهاية العام الجاري، وقد يتم تمديدها مرة أخرى إلى العام المقبل.

وسلط المحللون الضوء على توقعات بنك ستاندرد تشارترد التي ترجح أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نيويورك 88 دولارا للبرميل هذا العام، و95 دولارا للبرميل عام 2024، و106 دولارات للبرميل عام 2025، كما من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 91 دولارا للبرميل عام 2023، و98 دولارا للبرميل عام 2024، و109 دولارات للبرميل عام 2025. وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن مزيج الطاقة العالمي سيظل يعتمد على النفط الخام كمكون محوري، حيث يواصل النفط لعب دور رئيس في نظام الطاقة العالمي»، لافتا إلى تقارير دولية تتوقع أن يستهلك العالم ما بين 70 إلى 80 مليون برميل يوميا عام 2035 حسبما ذكرت شركة بريتيش بتروليوم.

ورجح اكتساب استهلاك النفط زخما جديدا أقوى في الأعوام المقبلة، حيث يظل قريبا من مستوى 100 مليون برميل يوميا خلال معظم هذا العقد، وبعد ذلك ينخفض تدريجيا إلى نحو 75 مليون برميل يوميا بحلول عام 2050، مضيفا «بينما يمضي تطوير مصادر الطاقة البديلة قدما، ما زالت الصناعة على قناعة بأن الحاجة إلى الهيدروكربونات بأشكالها المختلفة ستزداد بمرور الوقت».

من جانبه، أكد ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن إنتاج النفط الخام الأمريكي يصل إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق في يوليو مع ارتفاع الإنتاج من حوض بيرميان في تكساس إلى أعلى مستوى على الإطلاق.

وأشار إلى ارتفاع إنتاج البلاد إلى 12 مليونا و991 ألف برميل يوميا وهو أعلى مستوى منذ ذروته البالغة 13 مليون برميل يوميا في نوفمبر 2019.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، «إن تعزيز الاستثمارات النفطية الجديدة يحتل أولوية لجميع دول (أوبك+) وخارجها»، مشيرا إلى تأكيد شركة ريستاد إنرجي الدولية أن النرويج والمملكة المتحدة تغلبتا على صعوبات السوق والتحديات الأخيرة، وهما في طريقهما لتحقيق إنجازات مهمة من خلال تسجيل زيادات ملحوظة في الاستثمارات، وتأكيد نجاح عمليات الاستكشاف والإنتاج، حيث يوفر إنتاج النفط والغاز من المنطقة موارد لا غنى عنها لأوروبا وبقية دول العالم التي تمر بمرحلة تحول الطاقة.

وتوقع أن تصل الاستثمارات في صناعة النفط والغاز في النرويج إلى مستوى قياسي يبلغ نحو 21 مليار دولار عام 2023، في الوقت الذي تمت فيه الموافقة على عديد من المشاريع الرئيسة في الأعوام الأخيرة.

بدورها، ذكرت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط، أن معنويات السوق النفطية إيجابية، خاصة في مجال الاستثمارات الجديدة، لافتة إلى تأكيد شركة وود ماكينزي الدولية انتهاء فترة تراجع عمليات التنقيب عن النفط والغاز التي تفاقمت خلال فترة الوباء، مشيرة إلى زيادة الحاجة إلى إضافة مزيد من الموارد المميزة، حيث إن الحماس لاكتشاف حقول جديدة قد بدأ يتصاعد مرة أخرى.

وفيما يخص الأسعار، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت إلى نحو 91 دولارا للبرميل. بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى نحو 89 دولارا للبرميل.

مسح: «أوبك» تضخ 27.73 مليون برميل يوميا في سبتمبر الاقتصادية

أظهر مسح أجرته «رويترز» أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» من النفط ارتفع للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر بدعم من ارتفاع إنتاج نيجيريا وإيران.

وأظهر المسح أن «أوبك» ضخت الشهر الماضي 27.73 مليون برميل يوميا بزيادة 120 ألف برميل يوميا عن أغسطس. وارتفع الإنتاج في أغسطس للمرة الأولى منذ فبراير.

وقادت نيجيريا زيادة إنتاج النفط في سبتمبر رغم ما تعانيه من سرقة الخام وانعدام الأمن في المنطقة المنتجة للنفط. كما ضخت إيران، التي تزيد الإمدادات رغم العقوبات الأمريكية، مزيدا من المعروض ووصل الإنتاج إلى أعلى مستوى منذ عام 2018.

ووفقا لبيانات الشحن ومصادر وردت في المسح، تمكنت نيجيريا من تصدير كميات ضخمة الشهر الماضي دون أي عرقلة كبيرة للشحنات، ما أدى إلى زيادة الإنتاج بمقدار 110 آلاف برميل يوميا. وتستهدف البلاد تحقيق مزيد من التعافي بحلول العام المقبل.

ووجد المسح أن ثاني أكبر زيادة جاءت من إيران، ما رفع الإنتاج إلى 3.15 مليون برميل يوميا. وبحسب المسوحات وأرقام منفصلة من «أوبك»، فإن هذه الزيادة هي الأعلى منذ عام 2018 حين أعادت واشنطن فرض العقوبات على طهران.

ووجد المسح أن إنتاج أعضاء «أوبك» العشرة الخاضعين لاتفاقات «أوبك+» لخفض الإمدادات ارتفع بمقدار 80 ألف برميل يوميا. وظلت السعودية وأعضاء آخرون من الخليج ملتزمين بقوة بالتخفيضات المتفق عليها والتخفيضات الطوعية الإضافية.

وأظهر المسح أن السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، أبقت إنتاج أغسطس قرب تسعة ملايين برميل يوميا، في الوقت الذي مددت فيه خفضا طوعيا للإنتاج قدره مليون برميل يوميا لتوفير دعم إضافي للسوق.

وزاد العراق والإمارات إنتاجهما قليلا، في حين أظهرت الإمدادات من أنجولا أكبر انخفاض في المجموعة بمقدار 50 ألف برميل يوميا بسبب انخفاض الصادرات.

المزروعي: «أوبك بلس» حريصة على تحقيق الاستقرار والتوازن في قطاع الطاقة
الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن الإمارات لن تتجاهل مسؤوليتها تجاه مستهلكي الطاقة التقليدية والمشترين الذين يعتمدون على منتجاتها، في الوقت الذي تسعى فيه إلى مضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة النظيفة ثلاث مرات بحلول 2030.

وأضاف المزروعي، في كلمة بمعرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك»، أن بلاده لديها المصادر اللازمة لتحقيق كفاءة الطاقة، مؤكداً، في الوقت نفسه، أن «أوبك بلس» حريصة على تحقيق الاستقرار والتوازن في قطاع الطاقة.

تفاؤل الطلب

وقال الأمين العام لـ«أوبك»، هيثم الغيص، في وقت سابق، يوم الاثنين، في المؤتمر، إن «أوبك» متفائلة بشأن الطلب، وترى أن نقص الاستثمار يشكل خطراً على أمن الطاقة. وشدّد على أهمية استمرار الاستثمار في صناعة النفط والغاز، لافتاً إلى أنه يرى أن الدعوات لوقف الاستثمار في النفط تأتي بنتائج عكسية.

وقال: «لا نزال نتوقع أن يكون الطلب على النفط قوياً بشكل كبير، هذا العام، كما كان في العام الماضي»، مشيراً إلى أن توقعات المنظمة تشير إلى نمو الطلب على أساس سنوي بأكثر من 2.3 مليون برميل يومياً.

وأضاف أن الاستثمار في قطاع النفط والغاز مهم لأمن الطاقة. وقال: «طاقتنا الإنتاجية الفائضة تتراجع بشدة، قلنا ذلك مراراً وهو ما يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لإدراك أهمية الاستثمار في هذا القطاع».

زيادة إنتاج الطاقة المتجددة

من جهته، وجّه الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، سلطان الجابر، دعوة لشركات النفط والغاز والطاقة والصناعات الثقيلة، للمشاركة في العمل المناخي؛ «لأنها تمتلك القدرة على إدارة المشاريع الكبيرة، ولديها المعرفة والخبرات الهندسية والتكنولوجيا ورأس المال اللازم».

ودعا الجابر، وهو الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس المعيَّن لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ «كوب 28»، الذي تستضيفه الإمارات، الشهر المقبل، أيضاً إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة ثلاث مرات إلى 11 ألف غيغاوات بحلول 2030، موضحاً أن هذا الهدف يحظى بدعم 85 في المائة من اقتصادات العالم.

وقال: «يجب أن يشكل كوب 28 نقطة التحول التي يبدأ منها العالم العودة إلى المسار الصحيح، والانطلاق نحو تحقيق

مستهدفات 2030»، موضحاً أنه «لا أحد لديه كل الحلول المطلوبة، لكن يمكننا وضع الأسس اللازمة لبناء مستقبل داعم للمناخ وللتنمية الاقتصادية الشاملة».

خط الأنابيب العراقي التركي
من جهته، كشف وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار أن بلاده ستستأنف، هذا الأسبوع، تشغيل خط الأنابيب الذي ينقل النفط الخام من العراق، وذلك بعد تعليق العمل به لنحو 6 أشهر.

وأضاف، خلال المؤتمر نفسه: «خلال هذا الأسبوع، سنبدأ تشغيل خط الأنابيب العراقي التركي، وسيكون قادراً على نقل نصف مليون برميل تقريباً للأسواق العالمية».

وتابع أن بلاده تشكل مسار عبور موثوقاً لنقل النفط والغاز.

وأوقفت تركيا ضخ النفط عبر الخط الذي يصدِّر النفط من شمال العراق قبل نحو 6 أشهر بعد صدور حكم في دعوى تحكيم عن «غرفة التجارة الدولية» يأمر أنقرة بدفع تعويضات لبغداد مقابل تصدير نفط دون تصريح، في الفترة من 2014 إلى 2018. وبدأت أنقرة لاحقاً أعمال صيانة للخط الذي يمر منه نحو 0.5 في المائة من إمدادات النفط العالمية.

كيف سيبدو العالم من دون الوقود الأحفوري؟

كفاية أولير

اندبندنت

في كل عام، ينتج العالم كميات مذهلة من الوقود الأحفوري، تقدر بنحو 36.5 مليار برميل من النفط أي أكثر من ثمانية مليارات طن متري من الفحم، في حين تستخرج الولايات المتحدة وحدها وتعالج أكثر من 100 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وعندما يُحرق هذا الوقود الأحفوري، تُطلق غازات تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب، لذا فإن كل هذا الفحم والنفط والغاز هو السبب في أن سبتمبر (أيلول) الماضي، شهد بالفعل ارتفاعاً قياسياً في درجات الحرارة، ومن المرجح أن يفشل العالم في تحقيق هدفه المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، في أسبوع المناخ في نيويورك، حث المتظاهرون قادة العالم على «إنهاء الوقود الأحفوري الآن» وأرسلوا رسالة إلى الرئيس بايدن يطلبون منه الالتزام بالتخلص التدريجي من استخراج الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة، واستضاف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قمة المناخ، إذ كانت الدول الوحيدة المدعوة هي تلك المستعدة للالتزام بـ«عدم استخدام الفحم والنفط والغاز الجديد».

لكن ماذا سيحدث إذا توقف العالم فجأة عن استخراج الوقود الأحفوري، وماذا يعني ذلك بالنسبة لمحاولات التخلص التدريجي من شيء اعتمدت عليه البشرية لعدة قرون؟ تساءلت صحيفة «واشنطن بوست» في تقرير حمل عنوان «كيف سيبدو العالم من دون الوقود الأحفوري؟».

تقول الصحيفة، إن الغالبية يتفقون على أن التوقف المفاجئ لإنتاج الوقود الأحفوري، على سبيل المثال، إذا أغلقت الولايات المتحدة والسعودية وكل منتج كبير آخر آبار النفط لديها في الوقت نفسه، سيكون كارثياً.

وقالت مديرة مبادرة أمن الطاقة والمناخ في معهد «بروكينغز سامانثا جروس»، «يا إلهي، أنا لا أعرف حتى من أين أبدأ... إذا توقف إنتاج الوقود الأحفوري غداً، فإن العالم سيتوقف بسرعة. وحتى في المناطق التي تشهد تشغيل جزء كبير من الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، فغالباً ما يستخدم الوقود الأحفوري لتوفير طاقة ثابتة يمكن الحصول عليها في أي وقت من النهار أو الليل، ومن دون هذه الطاقة، ستشهد شبكات الكهرباء انقطاعات واسعة النطاق في التيار الكهربائي، وفي غضون بضعة أسابيع، فإن نقص النفط، الذي لا يزال الوقود الرئيس المستخدم في النقل بالشاحنات وشحن البضائع في جميع أنحاء العالم، من شأنه أن يعوق عمليات تسليم المواد الغذائية والسلع الأساس الأخرى».

وأوضحت جروس، «حتى لو تمكنت من المشي إلى متجر البقالة، فلن يكون هناك طعام»، ومن المحتمل أن تعمل الحكومات على الحد من الطلب وترشيد المخزون المتبقي من الوقود الأحفوري، ولكن حتى تلك الاحتياطات لن تدوم إلا لفترة، فعلى سبيل المثال، يبلغ احتياطي النفط الاستراتيجي في الولايات المتحدة حالياً نحو 347 مليون برميل من النفط، التي من شأنها أن تستمر البلاد 17 يوماً فقط بمستويات الاستخدام الحالية، لذا سيستمر العالم لمدة ثلاثة أيام

ونصف اليوم فقط».

بطبيعة الحال، فإن مثل هذا الإلغاء التدريجي المفاجئ ليس هو ما يطالب به النشطاء حقاً، إذ تقول المديرة المشاركة للأبحاث في شركة «أويل تشينغ إنترناشيونال»، كيلي تراوت، «ليس من المتوقع أن يتوقف الاستخراج في كل مكان في العالم».

واليوم تركز عديد من المجموعات على منع استخراج النفط والغاز الجديد، بما يتماشى مع النماذج التي تظهر أن أي إنتاج جديد للنفط والغاز سيدفع العالم إلى تجاوز هدف 1.5 درجة مئوية.

وتقول وكالة الطاقة الدولية، التي تضع نماذج لتحولات الطاقة إلى التخلص من انبعاثات الكربون تماماً، إنه «لا حاجة للعالم لفتح مناجم فحم جديدة أو تطوير مشاريع النفط والغاز التي لها فترات زمنية طويلة، لكن مواصلة الاستثمار في بعض أصول النفط والغاز القائمة وغيرها من المشاريع المعتمدة».

حقول النفط والغاز تفقد 4 في المئة

ويشير محلل السياسات في المعهد الدولي للتنمية المستدامة، أوليفييه بوا فون كورسك، إلى أن حقول النفط والغاز، في المتوسط، تفقد نحو أربعة في المئة من إنتاجها كل عام مع انخفاض ضغط الخزان، وهذا قريب من الانخفاض بنسبة ثلاثة في المئة تقريباً سنوياً الذي وضعته وكالة الطاقة الدولية في سيناريوها لخفض الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام 2050.

وقال فون كورسك، «لذلك يمكنك فقط الاحتفاظ بالحقول العاملة بالفعل»، لكن ذلك سيتطلب بناء ضخماً وسريعاً للطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبطاريات والمركبات الكهربائية.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يضطر العالم إلى مضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات في غضون سبع سنوات فقط لخفض الطلب على الوقود الأحفوري بنسبة 20 في المئة، وستحتاج البلدان أيضاً إلى دفع التوسع السريع في الشاحنات الكهربائية ومواصلة تطوير التقنيات الجديدة مثل احتجاز الكربون والهيدروجين.

لا تزال آبار النفط والغاز الجديدة تظهر في جميع أنحاء العالم، فوفقاً لتقرير حديث صادر عن منظمة «أويل تشينغ إنترناشيونال»، فإن الولايات المتحدة مسؤولة عن نحو ثلث التوسع المخطط له في الوقود الأحفوري من الآن وحتى عام 2050.

في الجمعة الماضي، كشفت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عن خطة للسماح بمزيد من تأجير النفط والغاز البحري في خليج المكسيك على مدى السنوات الخمس المقبلة لضمان قدرة الحكومة أيضاً على بيع عقود إيجار طاقة الرياح البحرية الجديدة بالمزاد العلني.

الآثار المترتبة على التحول إلى الطاقة النظيفة

ويتجادل صناع السياسات والباحثون حول ما إذا كان ينبغي على البلدان المتقدمة التخلص التدريجي من إنتاج الوقود الأحفوري أولاً، ونظراً لأنها أطلقت أكبر قدر من انبعاثات الكربون حتى الآن، أو الاستمرار في الإنتاج لضمان إمدادات ثابتة من الوقود الأحفوري لبقية العالم.

ومع تحول العالم إلى الطاقة النظيفة، ينبغي موازنة بناء مصادر الطاقة المتجددة مع التخفيض التدريجي للوقود الأحفوري، لكن توقيت هاتين العمليتين الصعبتين والمعقدتين أمر أسهل من الفعل. من جانبه قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، الذي يساعد في قيادة الحملة العالمية للتخلص من الوقود الأحفوري بلا هوادة في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2050، في مقابلة أجريت معه أخيراً، إنه يشعر بالقلق في شأن الكيفية التي قد يؤدي بها هذا التحول إلى ترك عمال الفحم والنفط والغاز عاطلين عن العمل.

أضاف بيرول «أن أكبر ما يقلقني الآثار المترتبة على التحول إلى الطاقة النظيفة في بعض شرائح السكان التي تأثرت بشدة؟ في عملية انتقالية غير مخطط لها بشكل جيد، يمكن أن يكون هناك رد فعل عنيف مع آثار سياسية».

وناقش الناشطون في مجال المناخ وصناع السياسات منذ فترة طويلة المجالات التي ينبغي أن يركز عليها العمل المناخي والتي تتمثل في خفض الطلب من خلال بناء مصادر الطاقة المتجددة، والتخلص التدريجي من السيارات التي تعمل بالغاز، وما إلى ذلك، أو خفض العرض من خلال وقف إنتاج الوقود الأحفوري، وحتى الآن، لم تركز الحكومات كثيراً على خفض العرض، مما يشعر الناشطون بالإحباط.

وقالت رئيسة سياسة تحول الطاقة في مجموعة «إيفرغرين أكشن» المناصرة للمناخ، ماتيا مركوسيك، في بيان، «أي تأخير جديد سيجعل العالم أكثر خطورة وأقل ازدهاراً، ليس لدينا الوقت للعودة إلى الوراء».

النفط يعزز مكاسبه قرب 93 دولارا وسط توقعات خفض الإمدادات

اندبندنت

ارتفعت أسعار النفط العالمية، اليوم الإثنين، أولى جلسات الأسبوع وبداية تعاملات الربع الأخير من العام الحالي، لتعوض بعض خسائرها، الجمعة، مع تركيز المستثمرين على توقعات قلة المعروض العالمي واتفاق في اللحظات الأخيرة لتجنب إغلاق الحكومة الأميركية، الأمر الذي أعاد لهم شهية المخاطرة.

صعدت العقود الآجلة لخام برنت لشهر ديسمبر (كانون الأول) 76 سنتاً أو 0.82 في المئة إلى 92.74 دولار للبرميل، بعد انخفاضها 90 سنتاً في جلسة الجمعة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 59 سنتاً أو 0.65 في المئة إلى 91.28 دولار للبرميل بعد انخفاضها 92 سنتاً، الجمعة.

وارتفع الخامان بقرابة 30 في المئة في الربع الثالث من عام 2023 بدعم من توقعات اتساع العجز في المعروض النفطي في الربع الأخير بعدما مددت «أوبك+» تخفيضات الإنتاج الطوعية حتى نهاية العام الحالي.

ويأتي صعود النفط بفضل الرهانات واسعة النطاق على أن الطلب العالمي يفوق العرض، إلا أن العطلات في عديد من دول آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الصين والهند، تؤدي إلى تقييد أحجام التداول في الأصول عالية المخاطر مثل السلع.

وزادت أسعار النفط منذ منتصف يونيو (حزيران) الماضي، بعدما قلصت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاؤها إمدادات الخام، وحظرت روسيا صادرات الديزل. وأكدت بيانات أميركية رسمية تراجع مخزونات الخام في مركز كوشينغ الرئيس بولاية أوكلاهوما، وأدى هذا الارتفاع -الذي كان مدعوماً أيضاً بالطلب القوي- إلى تعزيز توقعات وصول سعر الخام إلى 100 دولار للبرميل من جديد.

تشدد السوق

وتظهر المؤشرات التي يتم مراقبتها على نطاق واسع إلى تشدد السوق بشكل أكبر، علاوة على أن فارق السعر الفوري للخام الأميركي، الذي يعني الهامش بين أقرب عقدين للخام اقترب من دولارين للبرميل نتيجة لارتفاع الطلب على الأصل حالياً أكثر من العقود المستحقة في الأشهر المقبلة، وهو ما يعني أن أسعار النفط تتخذ منحنى صعودياً مقارنة مع 80 دولاراً للبرميل قبل شهر.

أوبك «متفائلة»

خلال قمة «أديبك» في العاصمة الإماراتية أبوظبي هذا الأسبوع، وهي أكبر مؤتمر للطاقة في الشرق الأوسط، قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هيثم الغيص، اليوم، إن المنظمة متفائلة بخصوص الطلب على النفط، وترى أن نقص الاستثمار يشكل تهديداً لأمن الطاقة.

وأكد الغيص أهمية مواصلة الاستثمار في قطاع النفط والغاز. وقال إنه يرى أن الدعوات لوقف الاستثمار في النفط ستأتي بنتائج عكسية.

وقال أمين عام «أوبك»، «لا نزال نتوقع أن يكون الطلب على النفط قوياً بشكل كبير هذا العام كما كان في العام الماضي»، مشيراً إلى أن توقعات المنظمة تشير إلى نمو الطلب على أساس سنوي بأكثر من 2.3 مليون برميل يومياً.

وأضاف الغيص، أن «الاستثمار في قطاع النفط والغاز مهم لأمن الطاقة... طاقتنا الإنتاجية الفائضة تتراجع بشدة، قلنا ذلك مراراً، وهو ما يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لإدراك أهمية الاستثمار في هذا القطاع».

استثمارات ضرورية

ومن جانبه، كرر وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي هذه الدعوة، قائلاً «إن استثمارات شركات النفط الدولية والوطنية ضروري».

وأضاف المزروعي، أن هذه الاستثمارات تتطلب أن تكون الأوساط المالية عازمة على تمويل النفط والغاز.

وقال للصحافيين في وقت لاحق، إن بلاده تسير على الطريق الصحيح لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى خمسة ملايين برميل يومياً بحلول عام 2027 من 4.2 مليون حالياً.

وضع متوازن

إلى ذلك، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الطاقة الإيطالية إيني كلاوديو ديسكالزي، إن هناك حاجة إلى وضع متوازن لأسعار النفط.

وقال ديسكالزي في مؤتمر «أديبك»، «نحتاج إلى سعر يسمح لنا بالاستثمار، ونحتاج إلى سعر لا يشق على المستهلكين، وإلا فستقل القدرة على الإنفاق وتتضرر السوق، لذلك نحن في حاجة إلى وضع متوازن».

الاتجاه الاستراتيجي

فيما قال الرئيس التنفيذي لشركة «شل» وائل صوان في المؤتمر، إن الشركة ليس لديها خطط لتغيير الاتجاه الاستراتيجي لها.

وأضاف «في نهاية المطاف، يحتاج المساهمون إلى اتخاذ قرار حول ما إذا كانت خيارات الطاقة منخفضة الكربون التي نطرحها أمامهم قابلة للاستثمار، ونحتاج نحن إلى أن نكون قادرين على تغطية كلفة رأس المال لدينا وتحقيق عائد لمساهمينا».

ارتفاع إنتاج «أوبك»

وأظهر مسح أجرته «رويترز»، اليوم، أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) من النفط ارتفع للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر (أيلول) الماضي، بدعم من ارتفاع إنتاج نيجيريا وإيران رغم استمرار السعودية وأعضاء آخرين في تحالف «أوبك+» الأوسع في خفض الإنتاج لدعم السوق.

وأظهر المسح أن «أوبك» ضخت الشهر الماضي 27.73 مليون برميل يومياً بزيادة 120 ألف برميل عن أغسطس (آب).

وارتفع الإنتاج في أغسطس للمرة الأولى منذ فبراير (شباط) الماضي.

وقادت نيجيريا زيادة إنتاج النفط في سبتمبر رغم ما تعانيه من سرقة الخام وانعدام الأمن في الإقليم المنتج للنفط، كما ضخت إيران التي تزيد الإمدادات رغم العقوبات الأميركية، مزيداً من المعروض ووصل الإنتاج إلى أعلى مستوى منذ عام 2018.

ووجد المسح أن إنتاج أعضاء «أوبك» الخاضعين لاتفاقات «أوبك+» لخفض الإمدادات ارتفع بمقدار 80 ألف برميل يومياً.

وظلت السعودية وأعضاء آخرون من الخليج ملتزمين بقوة بالتخفيضات المتفق عليها والتخفيضات الطوعية الإضافية.

الإبقاء على سياسة الإنتاج

وقالت أربعة مصادر لوكالة «رويترز»، إنه من المرجح أن يقوم تحالف «أوبك+» بالإبقاء على سياسة إنتاج النفط الحالية عند اجتماع اللجنة الوزارية، الأربعاء المقبل، نظراً لأن خفض الإمدادات وزيادة الطلب يدفعان أسعار الخام نحو الصعود.

أرامكو تطارد مزيداً من صفقات الغاز بعد اقتناص حصة «مد أوشن»

اقتصاد الشرق

تسعى شركة «أرامكو السعودية» لاقتناص مزيد من عمليات الاستحواذ في مجال الغاز الطبيعي المسال بعد أول صفقة لها على الإطلاق في القطاع الشهر الماضي، حيث تتوقع طلباً متزايداً على الوقود.

أعلنت عملاقة الطاقة السعودية الأسبوع الماضي عن دخولها السوق من خلال شراء حصة في شركة «مد أوشن» التي تستحوذ على حصص في أربعة مشروعات أسترالية للغاز الطبيعي المسال. وقال ناصر النعيمي، رئيس التنقيب والإنتاج في «أرامكو السعودية»، إن الشركة تدرس الفرص المتاحة في شركات أخرى كذلك.

وأضاف في إجابات مكتوبة على الأسئلة التي أُرسلت له عبر البريد الإلكتروني: «نرصد مؤشرات على نمو سوق الغاز الطبيعي المسال بشكل هيكلي على المدى الطويل. وتعتزم (أرامكو) التحول إلى لاعب عالمي رائد في قطاع الغاز الطبيعي المسال».

أوروبا تنشر محطات الغاز المسال

وفقاً للنعيمي، تعمل عملاقة إنتاج النفط على تنويع عملياتها بما يتجاوز أعمالها الأساسية، كما تضع عينها على تحقيق نمو كبير في قطاع الغاز وحلول الطاقة منخفضة الكربون. ويتزامن ذلك مع نشر أوروبا محطات الغاز الطبيعي المسال من أجل استبدال خطوط أنابيب الغاز الروسية، فيما تتحول العديد من الدول الآسيوية إلى استخدام الغاز النظيف بعيداً عن أنواع الوقود الأكثر تلويثاً مثل الفحم وزيت الوقود.

أضاف المسؤول التنفيذي أن «أرامكو» قد تستخدم عمليات الاندماج والاستحواذ لتعزيز أعمالها في الغاز الطبيعي المسال، كما أن الزيادة في حجم التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال من 100 مليون طن في عام 2000 إلى ما يقرب من 400 مليون طن في عام 2022 تسلط الضوء على سبب اهتمام «أرامكو» بالانضمام إلى هذه السوق المتنامية.

تبلغ قيمة الحصة التي استحوذت عليها «أرامكو» في «مد أوشن» خلال الأسبوع الماضي نحو 500 مليون دولار، مع إمكانية زيادة حصتها بشكل أكبر مستقبلاً.

«أرامكو» تلبي الطلب المتزايد

قال النعيمي: «هذا الاستثمار سيسمح لنا بتلبية الطلب العالمي المتزايد على الغاز الطبيعي المسال، خاصة في الأسواق الرئيسية مثل آسيا وأوروبا، حيث نشهد إنشاء مزيد من البنية التحتية هناك لاستيراد الغاز الطبيعي المسال».

تستكشف «أرامكو» أيضاً خيارات الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال داخل المملكة نفسها، التي

تعتزم استخدام أي مخصصات لديها من الغاز إما لتلبية الطلب المحلي أو لدعم احتياجات التصدير.

تهدف الشركة إلى زيادة إنتاجها من الغاز بنسبة 50% على الأقل حتى عام 2030 مقارنة بمستويات 2021. ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج حقل الجافورة في 2025، مع خطة لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي تدريجياً إلى ملياري قدم مكعب قياسي يومياً بحلول 2030. ومن المتوقع أيضاً أن يساعد إنتاج مزيد من الغاز على استبدال النفط المستخدم في توليد الكهرباء، ما يؤدي إلى وجود فائض أكبر من النفط لتصديره.

«أوبك» ترسم «صورة مخيفة» بشأن الطاقة الإنتاجية الفائضة

اقتصاد الشرق

ركزت الجلسة الافتتاحية لمؤتمر «أديبك 2023» المقام في العاصمة الإماراتية أبوظبي على عنوان عريض يتمثل في أهمية الاستثمار في قطاع النفط، خصوصاً في ظل انخفاض مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة، وهو ما يشكل «صورة مخيفة»، وفقاً لتصريحات كلّ من وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي وأمين عام منظمة «أوبك» هيثم الغيص.

المزروعي أشار خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الطاقة إلى أن الصورة الأكبر تبدو «كما لو أن لدينا عاصفة قادمة، وليس لدينا سوى كومة محدودة من الخشب، ولدينا نار»، مضيفاً: «إذا قمنا برمي كل هذا (أي الاحتياطات) التي لدينا الآن وهي مليون هنا، ومليون هناك، ومع زيادة الطلب بحدود مليوني برميل سنوياً، وخسارتنا بالفعل لأربعة ملايين برميل منذ عام 2020 من قبل 23 دولة (أوبك+) تمتلك 80% من الاحتياطي العالمي وتنتج 40% أو أقل، فإن هذه صورة مخيفة».

أضاف وزير الطاقة الإماراتي: «هذا هو الوضع الذي نحن فيه. 80% من الاحتياطيات النفطية تقع في دول أوبك+ التي تنتج 40% فقط. و60% من الإنتاج مع أولئك الذين يملكون 20% من الاحتياطيات. بالتأكيد هناك تراجع حاد في إنتاج تلك الدول، وقد شهدنا ذلك».

من جهته، قال أمين عام «أوبك» إن العالم يعمل في ظل طاقة فائضة منخفضة، و«كررنا ذلك مراراً، وهذا يتطلب جهوداً من قبل الجميع لرؤية أهمية الاستثمار في هذا القطاع».

قلة الاستثمارات

في ما يتعلق بقلة الاستثمارات والإنتاج، أشار المزروعي إلى أنه «إذا لم تصل استثمارات بمستوى 500 مليار دولار كل عام إلى القطاع، فلن يكون هناك حل يمكننا التفكير فيه لعدم مواجهة حقيقة مفادها أن الموارد لن تكون كافية».

وشدد على ضرورة «عدم تجاهل مسؤوليتنا كمنتجين للنفط تجاه المستهلكين، ومن يعتمدون على منتجاتنا، وضمان وجود مصادر موثوقة للطاقة خلال الانتقال» إلى الطاقة النظيفة، مشيراً إلى «أننا نحقق الانتقال، ولكننا نحتاج النفط للوصول إلى هذه الغاية، وإلا فإن المستهلكين سيكونون الخاسرين في هذه اللعبة».

من جهته، شدد الغيص على أن «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) حذرت مراراً من قلة الاستثمارات في القطاع، مشيراً إلى أن المنظمة ترى ضرورة وجود استثمارات في قطاع النفط وحده «بحدود 14 تريليون دولار من الآن وحتى عام 2045، وهو ما يعادل 600 مليار دولار سنوياً»، منبهاً إلى أن «هذا ما هو مطلوب لتحقيق أمن الطاقة بالنسبة

لأوروبا والعالم».

الغيص نبه إلى أن مطالبات البعض بوقف الاستثمارات في القطاع «تعرض الكثير من الدول للخطر، لأن حجر الأساس في الاقتصاد اليوم هو أمن الطاقة، وهو ما نقوم به في أوبك».

شهية استثمار منخفضة

وزير الطاقة الإماراتي نبّه إلى أن شهية الاستثمار منخفضة، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الفائدة، وعدم قيام المستثمرين بالاستثمار.

وقال: «لذا أعتقد أننا بحاجة إلى إبقاء السياسة جانباً، وأن نعمل دائماً في أوبك وأوبك+ كمجموعة فنية، وليس كمجموعة سياسية (...)»، منبهاً إلى أن المجموعة تهتم بالسوق ولديها مسؤولية تجاه المستهلكين، و«هذا ما أعتقد أنه الأمر الصحيح، سنستمر في القيام بذلك».

نمو الطلب

في ما يتعلق بالطلب على النفط، أشار الغيص إلى أن المنظمة متفائلة بشأن نمو الطلب في العام المقبل، وسيكون معظم هذا الطلب من خارج «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، وسيتركز من دول في آسيا والشرق الأوسط، ولهذا فإن مواصلة الاستثمار في القطاع مهم، بالتزامن مع تنفيذ عمليات إزالة الكربون من القطاع.

وزادت أسعار النفط منذ منتصف يونيو الماضي، بعدما قلصت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها إمدادات الخام، وحظرت روسيا صادرات الديزل، وأكدت بيانات أميركية رسمية تراجع مخزونات الخام في مركز كوشينغ الرئيسي بولاية أوكلاهوما.

وأدى هذا الارتفاع -الذي كان مدعوماً أيضاً بالطلب القوي- إلى تعزيز توقعات وصول سعر الخام إلى 100 دولار للبرميل مجدداً، وهو ما من شأنه أن يضعف الطلب من الدول الناشئة.

من المقرر عقد منظمة الدول المصدرة للبترول وشركائها جلسة لاستعراض بيانات السوق الأسبوع المقبل، ثم اجتماعاً لوزراء جميع الدول الأعضاء في أواخر نوفمبر لتحديد سياسة الإنتاج الخاصة بعام 2024.

وزير الطاقة الأردني يدعو إلى إستراتيجية عربية للهيدروجين الأخضر

الطاقة

دعا وزير الطاقة الأردني الدكتور صالح الخرابشة، الدول العربية إلى استغلال فرص الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، وذلك بهدف تحقيق التكامل الفني والاقتصادي العربي.

وقال الخرابشة، في كلمة رصدتها منصة الطاقة المتخصصة، خلال انطلاق المنتدى العربي الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، المنعقد في القاهرة، اليوم الإثنين 2 أكتوبر/تشرين الأول (2023)، إن الدول العربية عليها استغلال ما تتمتع به من وفرة في المصادر المتجددة.

وأوضح وزير الطاقة الأردني، خلال المؤتمر المنعقد تحت شعار «الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة بالمنطقة العربية»، أن هناك ضرورة للعمل العربي المشترك على إستراتيجية عربية للهيدروجين الأخضر، وفق ما جاء في بيان لوزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية.

3 محاور ترتبط بالطاقة المتجددة

قال وزير الطاقة الأردني صالح الخرابشة، إن الطاقة المتجددة ليست ترفًا، إذ صارت من الموضوعات التي تكتسب أهمية كبرى في جميع دول العالم، لافتًا إلى 3 محاور ذات ارتباط وثيق بالطاقة المتجددة، من حيث تحقيق أمن التزود بالطاقة، والاعتماد على الذات، ومحور الاستدامة والحفاظ على البيئة.

واستعرض الخرابشة تجربة بلاده الناجحة فيما يخص زيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، البالغة 27% حتى نهاية عام 2022، بعدما كان الأردن يعتمد في الطاقة على الاستيراد بنسبة 100%.

وأوضح الوزير أن هناك العديد من الدراسات الفنية، التي من شأنها ضمان زيادة نسبة الـ27%، لتصل إلى 50% خلال الأعوام القليلة القادمة، مضيفًا: «هذا سيمكّننا من تقليل التكلفة الباهظة التي ترتّبها فاتورة الطاقة»، وفق التصريحات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ولفت وزير الطاقة الأردني إلى أن بلاده تعمل اليوم على إعداد إستراتيجية النقل الكهربائي، إذ إن العمل عليها يشهد تسارعًا كبيرًا، معربًا عن تفاؤله بأن تحقق هذه التجربة نجاحًا يضاهي الطاقة المتجددة، في وقت تطمح فيه المملكة لتحقيق النقل الكهربائي الأخضر.

وأشار إلى الفرص الاقتصادية المتاحة للدول العربية في توطين صناعة أجهزة ومعدّات الطاقة المتجددة، بدلًا من استيرادها

من الخارج، لا سيما في ظل توافر الموارد البشرية والموارد الطبيعية والمالية، ما يتطلب عملًا جماعيًا لتطوير هذه الصناعة بمختلف سلاسل التزويد.

واستشهد وزير الطاقة الأردني بالدور الريادي والقيادي الذي تضطلع به بعض الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في هذا الموضوع، مبديًا أمله في أن تعمل هذه الدول خلال المرحلة القادمة على التحول الطاقي لتعظيم فرص التكامل العربي، سواء بعمليات التصنيع أو التشغيل والإنتاج أو التبادل.

تأثيرات تغير المناخ عربيًا

لفت الوزير صالح الخرابشة إلى الأثر المناخي والتحديات البيئية في الدول العربية، في ظل إعلان بعض الدول، سواء تلك المصدّرة أو المستوردة للطاقة التقليدية، عن مساهمتها والتزاماتها للحدّ من هذه الظاهرة، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأشاد وزير الطاقة الأردني بدور الدول العربية في المساعدة على خفض انبعاث غازات الدفيئة، ومنها غاز ثاني أكسيد الكربون، مؤكدًا وجود دور للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في التخفيف من حدّة ظواهر تغير المناخ، وتقديم جزء من الواجب تجاه الكوكب.

وثمّن صالح الخرابشة استضافة مصر قمة المناخ كوب 27، التي أفرزت محطات مهمة في تاريخ العمل المناخي، مشيرًا إلى استضافة دولة الإمارات قمة المناخ كوب 28 التي تدعم بلاده جهودها، لا سيما مع الثقة في أنها ستكون محطة مهمة من محطات العمل المناخي على مستوى الخطة العالمية.

يشار إلى أن المنتدى شهد توقيع اتفاقية تعاون ثلاثي مشتركة في مجال الطاقة المتجددة بين إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية والاتحاد العربي للكهرباء والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بهدف تعزيز الحوار في مجال الطاقة، وتطوير توجّه عربي قوامه مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

شكراً